الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

الدورة الحاديـة والثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة

الجلسة الخامسة عشـــرة

المعقودة يوم الاثنـين

٢٥ تشرين الاول /اكتوبـر ١٩٧٦

الساعـة ١٥/٠٠

نيـويـورك

UN LIBRARY

NOV 16 1976

UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

الرئيس : السيد المنتصـر (الجمهورية العربية الليبيـة)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلـي

المحتويـات

البند ٩٢ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ (تابع)
الاتجاهات المقبلة في استخدام الحاسبة الالكترونية

البند ١٠٢ من جدول الأعمال : مسائل الموظفين (تابع)
(أ) تكوين الأمانة العامة : تقرير الأمين العام (تابع)
(ب) مسائل الموظفين الأخرى : تقرير الأمين العـام

البند ٩٦ من جدول الأعمال : تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذريـة

٠٠/٠٠

Distr. GENERAL
A/C.5/31/SR.15
15 November 1976
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى :

Chief , Official Records Editing Section , Room LX-2332 .

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

76-90318

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ٩٢ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ (تابع)

الاتجاهات المقبلة في استخدام الحاسبة الالكترونية (A/31/255 ؛ و A/C.5/31/3)

١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قدم تقرير اللجنة الاستشارية (A/31/255) ، ووجه انتباه اللجنة الى الفقرات ١٥ - ٣٣ من التقرير المتعلق بمركز الحساب الالكتروني في نيويورك . وفيما يتعلق ببرامج التجهيز الالكتروني للبيانات في جنيف وفيينا وبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة واللجان الاقتصادية الاقليمية ، شدّد على أن الحاجة الى النظام والتنسيق التي أكدت عليها اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بمركز الحساب الالكتروني في نيويورك تسرى على جميع المراكز . أما بالنسبة الى مركز الحساب الالكتروني الدولي بجنيف ، فقد قال ان قرار شراء حاسبة الكترونية لمركز الحساب الالكتروني الدولي لا يتفق ورأى الأمين العام في أنه " من غير المستصوب ، من وجهة النظر الاقتصادية والتكنولوجية أن تشترى حاسبة الكترونية لمركز الحساب الالكتروني في نيويورك " (A/31/255 ، الفقرة ٤٨) . وفي ختام كلمته وجه انتباه اللجنة الى الفقرة ٢٦ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٢ - الآنسة موك (النمسا) : قالت انه نظرا للارتفاع المتزايد في مستوى المصروفات المتعلقة بالتجهيز الالكتروني للبيانات التي تنفق على استحداث نظم جديدة لمعلومات الحاسبة الالكترونية والاتجاه المتزايد الى طلب ذلك دون مراعاة للاعتبارات المتعلقة بالميزانية والتكاليف والفوائد ، فانها تتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على أن هناك حاجة الى قدر أكبر من النظام فيما يتعلق باستخدام مرافق التجهيز الالكتروني للبيانات (A/31/255 ، الفقرة ١٥) ، وانه يجب انشاء مكتب مشترك بين الادارات لنظم المعلومات (A/31/255 ، الفقرتان ١٧ و ١٨) . ثم قالت انها تؤيد أيضا فكرة وضع مبادئ توجيهية لاستخدام التجهيز الالكتروني للبيانات ، على نحو ما اقترح ممثل كندا (A/C.5/31/SR.9) . وفيما يتعلق بطلب الامين العام توفير موارد مالية اضافية ، قالت انها تقبل توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على نحو ما وردت في الفقرات ١٩ - ٢٣ من تقريرها (A/31/255) . ثم قالت انه مع ذلك فقد حان الوقت لوقف البحث عن حلول جانبية ومحاولة ايجاد نهج أكثر شمولا . وطبقا لذلك ، ينبغي للامانة العامة أن تدرس امكانية ادخال طرائق حديثة للميزنة البرنامجية مثل التي طبقتها بنجاح عدة وكالات وبصفة خاصة طريقة الصندوق الدائر . واذا استخدمت هذه الطريقة الأخيرة ، فان تكلفة مرافق التجهيز الالكتروني للبيانات لن تنعكس في الميزانية البرنامجية بوصفها اعتمادات منفردة ، وانما بوصفها بندا مستقلا في الاعتمادات المخصصة لكل برنامج يستخدم مرافق تجهيز الكتروني للبيانات . وحينئذ سيتمكن كل مدير برنامج من شراء وقت الحاسبة الالكترونية وغيرها من الخدمات من الدوائر المركزية للتجهيز الالكتروني للبيانات ، وبعد ذلك تدرج التكاليف الكاملة لاستخدام مثل هذه المرافق كبند مستقل

(الانسه موك ، النمسا)

في البرامج التي استخدمت فيها . وأضافت قائلة أن هناك عدة أبواب وبرامج في الميزانية تتضمن ، لغرض الاعلام ، أرقاما عامة تبين التكاليف الاجمالية المقدرة المخصصة لاستخدام مثل هذه المرافق ، غير أن تلك البيانات تميل أكثر الى أن تكون وسيلة من وسائل التقارير الاحصائية وأداة للادارة . واذا استخدمت طريقة الصندوق الدائر فان الادارات التي توفر خدمات التجهيز الالكتروني للبيانات ستبيع تلك الخدمات الى الادارات التي تستخدمها ، والتي ستدفع بدورها تكاليف هذه الخدمات بتحويل الأموال المخصصة للبرامج لاغراض التجهيز الالكتروني للبيانات بصفة محددة . ثم قالت ان الهدف هو زيادة الفاعلية بالمقارنة بالتكاليف وذلك عن طريق جعل كل مدير برنامج أو ادارة تستخدم التجهيز الالكتروني للبيانات مسؤولا مسؤولية تامة عن الاستخدام الكفء لمرافق التجهيز الالكتروني للبيانات . وقالت أنه ، لهذا السبب ، يجب على الأمين العام أن يدرس جدوى استخدام طريقة الصندوق الدائر وأن يقدم تقريرا عن ذلك مشفوعا بتوصيات اللجنة الاستشارية ، الى الدورة الثانية والثلاثين الى الجمعية العامة .

٣ - السيد تيرادا (اليابان) : قال انه بالرغم من أن عدد مهام العمل الفردية المقدمة الى الحاسبة الالكترونية قد ارتفع بنسبة ٢٢٥ في المائة وأن المتطلبات الاجمالية من خدمات الحاسبة الالكترونية ستتجاوز ، في عام ١٩٧٦ ، الطاقة النظرية لتلك المعدات بجدول تشغيلها الحالي ، فان لديه بعض الشكوك حول اقتراح الامين العام بتغيير الحاسبة الالكترونية الموجودة حاليا في مركز الحساب الالكتروني في نيويورك . اذ من الصعب ، أولا ، تقييم الاقتراح دون توافر معلومات عن نواحيه المتعلقة بالميزانية والفوائد والتكاليف ، وثانيا ، لا يعتبر الاستخدام الكثير للحاسبة الالكترونية في حد ذاته مبررا للتغيير الفورى لها . وتبين الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام (A/C.5/31/3) أن العمليات المضطلع بها في مركز الحساب الالكتروني في نيويورك تتراوح من عمليات غاية في البساطة الى عمليات غاية في التعقيد ، وأنه سيتحتم اجراء مزيد من الدراسات الدقيقة قبل أن يتخذ أى قرار فيما يتعلق بتركيب حاسبة الكترونية جديدة . ثم قال انه يوافق في هذا الصدد ، على اقتراح اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتعلق بانشاء مكتب مشترك بين الادارات لنظم المعلومات (A/31/255 ، الفقرتان ١٧ و ١٨) ، وعلى النتائج التي خلصت اليها اللجنة الاستشارية في الفقرتين ١٩ و ٢١ من تقريرها (A/31/255) .

٤ - أما فيما يتعلق بمركز الحساب الالكتروني الدولي في جنيف ، فقال انه من الصعب فهم السبب الذى حدا بالأمين العام الى أن يقرر استئجار حاسبة الكترونية لمركز الحساب الالكتروني في نيويورك في الوقت الذى كان قد تقرر فيه شراء حاسبة لمركز الحساب الالكتروني الدولي . ومن الواضح ان مركزى نيويورك وجنيف قد اتبعا سياستين متناقضتين . وقال انه يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على نحو ما وردت في الفقرات ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٤٨ من تقريرها .

٥ - واختتم بيانه قائلا ان حكومته تعلق أهمية خاصة على المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات والانشطة ذات الصلة الذى يجب أن يعهد اليه ، وفقا لولايته الجديدة ، تنسيق

(السيد تيرادا ، اليابان)

استحداث نظم مشتركة او متساوقة داخل منظومة الامم المتحدة من أجل تعزيز الانماء الاقتصادى والاجتماعي .

٦ - السيد اودراوغو (فولتا العليا) : سأل لماذا تقرر استئجار حاسبة الكترونية لنيويورك وشراء أخرى لجنيف . وأضاف قائلا انه من الواضح أن القرارين متعارضان وأنه يأمل أن تقدم الأمانة العامة، في أسرع وقت ممكن ، مزيدا من المعلومات عن الأساس الذى أجرت عليه حساباتها . وقال أنه يحتفظ بحقه في العودة الى هذه المسألة في مرحلة لاحقة .

٧ - السيد بوعياد أغا (الجزائر) : قال انه يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/31/255) . ثم قال انه مع ذلك لا يستطيع ان يفهم لماذا لم يستطع الأمين العام تزويد اللجنة الخامسة بالمعلومات المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة ، وهي المعلومات التي طلبت منه من قبل . وطبقا للفقرة ٦ من تقرير الأمين العام (A/C.5/31/3) ، فان سجلات شؤون الموظفين تعدّ بالحاسبات الالكترونية منذ عام ١٩٦٥ . ثم قال انه يأمل أن تقدم تلك المعلومات .

البند ١٠٢ من جدول الأعمال : مسائل الموظفين (تابع)

(أ) تكوين الأمانة العامة : تقرير الأمين العام (A/31/154 و Corr.1-2 و A/C.5/31/CRP.1) (تابع)

٨ - السيد سيربانيسكو (رومانيا) : قال ان مسألة التوزيع الجغرافي العادل للوظائف مسألة غاية في الأهمية سواء من حيث المبدأ أو من حيث التنفيذ العملي لمقررات الجمعية العامة . فليس ثمة تناقض بين معايير الكفاءة والاختصاص والتكامل من جانب والتوزيع الجغرافي العادل من الجانب الآخر . ويجب أن يكون هناك تساو في ثقل كل من الجانبين ، حيث أنه قد أشير الى كليهما في الفقرة ٣ من المادة ١٠١ من الميثاق .

٩ - واستطرد قائلا أن عددا كبيرا من البلدان ، وبصفة خاصة البلدان النامية ، لا يمثل تمثيلا كافيا في الأمانة العامة ، ولا سيما على مستوى اتخاذ القرارات . وعلاوة على ذلك ، فان عدد الوظائف التي يشغلها مواطنون من البلدان النامية قد تناقص في الآونة الأخيرة . وتلك هي الحال بالنسبة الى رومانيا ، فبالرغم من عدد المرشحين المؤهلين تأهيلا عاليا ، لم يشغل مواطن من مواطني رومانيا وظيفة فوق مستوى ف - ٥ . واذا بقيت مناصب اتخاذ القرارات في الأمانة امتيازا مقصودا على عدد صغير جدا من البلدان فسيكون من الصعب التحدث عن المساواة . فقد تغير العالم تغييرا عظيما وتقوم البلدان الصغيرة الآن بدور متزايد الأهمية في الحياة الدولية ، غير أن تكوين الأمانة العامة فشل في أن يعكس تلك التغيرات . ولهذا يجب اعادة دراسة اساليب التوظيف بغية ضمان تمثيل واف لسائر الدول الأعضاء منفردة ، وليس مجرد تمثيل مجموعات من الدول . ومن المهم أيضا ضمان المناوبة الفعالة في المناصب الرئيسية التي عادة ما تشغلها قلة من البلدان ، وكفالة التوزيع الرشيد للوظائف على كل المستويات . وقال ان وفده سيقدم اسهاما واعيا في تطبيق تلك المبادئ .

(السيد سيربانيسكو، رومانيا)

١٠ - ثم قال ان تقرير الأمين العام (A/31/154) يبين أن الجهود الرامية الى ضمان توزيع جغرافي عادل للوظائف كانت غير كافية . ويجب أن ينطبق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل على عدد أكبر من الوظائف وأن يتسع نطاقه ليشمل هيئات أخرى وأنواع أخرى من الأنشطة ، وبذلك يمكن حساب عدد الرعايا من كل بلد بصورة صحيحة . وأضاف قائلا أن الصورة التي قدمها التقرير غير كاملة ومضللة ويجب تخفيض عدد العقود الدائمة أكثر من ذلك لضمان المرونة وتعزيز مبدأ التوزيع الجغرافي العادل . وفي هذا الصدد ، فان كون أكثر من ٨٠ في المائة من الـ ١٢٠٠ موظف يعملون بعقود دائمة هو أمر له دلالته . وعند حساب المجموعة المطلوبة من الوظائف التي ستخصص للبلدان النامية ، يجب اعطاء وزن أقل حجم اشتراكات تلك البلدان ووزن أقل نوعا ما بعدد سكانها وأن يتركز الاهتمام بصورة أكبر على عضويتها في المنظمة . ويجب على الأمين العام أن يبذل كل جهد لضمان التمثيل الوافي لجميع البلدان سواء من حيث عدد الوظائف المشغولة أو من حيث أهمية تلك الوظائف . والصعوبات التي ينطوي عليها ذلك هي صعوبات حقيقية بيد أنها لا تبرر التأخير في تنفيذ مقررات الجمعية العامة . ثم اختتم بيانه قائلا بأنه على ثقة في امكان بلوغ الهدف المنشود اذا بذلت الدول الأعضاء جميعها جهدا متواصلا .

١١ - السيد سيكي (غانا) : قال ان وفده لا يزال يعلق اهمية على عامل العضوية ومبدأ التوزيع الجغرافي في تدبير الموظفين للأمانة العامة . ويجب أن يولى عامل العضوية اهتمام أكبر من عامل الاشتراكات ، حيث أن المساواة في السيادة لدولة ما لا تتوقف على حجم اشتراكاتها في الأمم المتحدة . وفضلا عن ذلك ، فان ما قد يبدو مقدارا ضئيلا بالنسبة الى الميزانيات السنوية لبعض الدول يشكل نسبة مئوية كبيرة في ميزانيات البلدان النامية . وفي هذا الصدد قال ان وفده لم يكن راضيا عن البيان الذي أدلى به مساعد الأمين العام لشؤون الموظفين ومفاده أن أكثر من نصف الدول التي تدفع الحد الادنى من الأنصبة ، لها ما لا يقل عن خمسة من مواطنيها في وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي . وقال ان وفده ، فضلا عن ذلك ، يأسف لان هناك ١٤ دولة ، منها ١٠ دول من المنطقة الافريقية ، لا تزال غير ممثلة في الأمانة العامة . ويرى وفده أنه يجب ايلاء اهتمام اقل لعامل السكان .

١٢ - واستطرد قائلا انه لا يوجد تناقض بين التوزيع الجغرافي والكفاية بوصفهما معيارين لتدبير الموظفين . ويستطيع الأمين العام أن يتفادى الضغوط التي قد تبذل للتأثير عليه فيما يباشره من جهود للتوظيف . مثال ذلك انه بالرغم من كل الضغوط الشفوية التي حاولت اللجنة الخامسة أن تؤثر بها على الامين العام في الدورة الثلاثين ، فان النسبة المئوية للنساء العاملات في الأمانة العامة لم ترتفع الا بنسبة ١ في المائة فقط منذ ذلك الحين .

١٣ - وفيما يتعلق بالمقدرة في الأمانة العامة ، قال ان وفده يؤيد الموقف الذي حدده ممثل الولايات المتحدة في الجلسة السادسة للجنة . غير انه يجب التوفيق بين عوامل المقدرة والنزاهة والكفاية في الأمانة العامة وبين التوزيع الجغرافي العادل . فليس هناك تنافر متبادل بين فضائل

(السيد سيكي ، غانا)

المقدرة والنزاهة والكفاية ، من ناحية ، ومبدأ التوزيع الجغرافي من ناحية اخرى ، وتلك الفضائل ليست وقفا على مواطني مناطق اقليمية معينة .

١٤ - ثم قال ان وفده يأسف لكون ٢٨ سنة قد مرت منذ اصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان ولا توجد امرأة واحدة بين وكلاء الأمين العام السبعة عشرة وتوجد امرأة واحدة فقط بين مساعدى الامين العام العشرين . وقال ان وفده يرى انه لم تبذل الجهود الكافية لزيادة عدد النساء العاملات في الأمانة العامة .

١٥ - السيد كاربونيل (كولومبيا) : قال انه بالرغم من اوجه النقد التي أبدتها بعض الوفود في المناقشة العامة ، فان حكومته ترى ان الامين العام يبذل جهدا يستحق الثناء لزيادة توظيف المرأة. ثم قال انه على ثقة من أن الأولوية ستعطى لتوظيف النساء من البلدان النامية ، على أن يوضع في الاعتبار الشرط الأساسي الذى يقضي بأن يستوفى كل المرشحين المعايير التي وضعها ميثاق الأمم المتحدة . وبالاضافة الى ذلك يجب بذل كل الجهود من أجل ترقية عدد أكبر من النساء اللائي يعملن بالفعل في الأمانة العامة .

١٦ - وقال ان مبدأ التوزيع الجغرافي مبدأ سليم ، غير أن الفلسفة التي تقوم عليها المادة ١٠١ من الميثاق تتطلب أن يستوفى رعايا جميع البلدان ، دون استثناء ، أعلى معايير المقدرة والكفاية . ويجب أن تترجم جميع الادارات في الأمانة العامة ، ولا سيما ادارة شؤون الموظفين ، روح هذه المادة الى ممارسة عملية بأن تضمن أن يكون هناك اشتراك واسع النطاق من جانب الرعايا المؤهلين من كافة الدول الاعضاء الذين يجب اختيارهم على أساس الكفاية .

١٧ - واستطرد قائلا ان وفده تقلقه الضغوط التي تمارس على الامين العام لتوظيف أشخاص ليسوا في كثير من الأحوال من النوعية المطلوبة . وقال ان موقفه في هذا الصدد يختلف عن موقف بعض الوفود التي تحبذ اضفاء صبغة مؤسسية على ممارسة يتم بموجبها احالة طلبات التقدم لوظائف الامانة العامة عن طريق الحكومات . ان مثل هذه الممارسة ستقلل من استقلال الامين العام في تطبيق معيار المقدرة وستخل بحقوق الحرية السياسية للاشخاص الذين يريدون العمل مع الامم المتحدة ، والذين تختلف فلسفتهم السياسية عن فلسفة حكوماتهم . وعلاوة على ذلك ، يجب على موظفي الامم المتحدة أن يكرسوا جهودهم للمجتمع الدولي ، ولهذا يجب أن لا يخضعوا للضغوط السياسية من جانب حكوماتهم . وقال ان وفده يعتقد اعتقادا جازما في أن الامين العام يجب ان يكون قادرا على اختيار موظفين دون تدخل غير ضرورى من جانب الحكومات عن طريق وفودها .

١٨ - ثم أشار الى ان توظيف الخبراء والخبراء الاستشاريين من ذوى المستوى الرفيع من بين الموظفين المتقاعدين يسيب لوفده بعض القلق حيث ان ذلك يقلل عدد الفرص امام الشباب وامام مدخلاتهم من الافكار الجديدة . وفي الوقت نفسه فان استقلال الامين العام في تدبير من يرى انه مناسب تماما من الموظفين شيء يجب الابقاء عليه . واختتم بيانه قائلا بأن وفده ، شأنه في ذلك شأن الوفود الأخرى

(السيد كاربونيل ،كولومبيا)

التي تشاركه هذا الرأى ، سيكون مستعدا لتقديم مشروع قرار يرمي الى وضع قيود على ممارسة استخدام موظفي الأمم المتحدة المتقاعدين .

البند ١٠٢ (ب) من جدول الأعمال : مسائل الموظفين الأخرى : تقرير الأمين العام (A/31/264 و Corr.1 ؛ و A/C.5/31/4 ؛ و A/C.5/31/9)

١٩ - الرئيس : قال موضحا ، ان تقرير الامين العام عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن مشاكل الموظفين في الأمم المتحدة وعن التوصيات الرئيسية لدائرة التنظيم الادارى ، يرد في الوثيقة A/C.5/31/9 ، وأن هناك تقريرا أعدته وحدة التفتيش المشتركة عن تنفيذ اصلاحات السياسة العامة المتعلقة بالموظفين ، واعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ ، يرد في الوثيقة A/31/264 و Corr.1 . وقال ان الوثيقة A/C.5/31/4 تحتوى على مذكرة من الامين العام بشأن التعديلات المدخلة على النظام الاساسي للموظفين .

٢٠ - السيد غراب (مساعد الامين العام لشؤون الموظفين) : قال ان الوثيقة A/C.5/31/9 مقدمة استجابة لطلب الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين بأن يعد تقرير مرحلي بشأن برنامج تنفيذ التوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة ودائرة التنظيم الادارى وقبلها الامين العام .

٢١ - واستطرد قائلا ان هناك مجموعة واسعة من الاصلاحات المطلوبة التي تمس المستقبل الوظيفي وتصنيف الوظائف ، والترقية ، وتفويض السلطات ، وتوظيف الموظفين ، يجرى ادخالها حاليا في برنامج شؤون الموظفين . وهناك ترابط فيما بين التدابير المتخذة والمخططة ، ذلك ان التغييرات التي تحدث في أى عنصر من النظام يكون لها تأثير على جميع العناصر الأخرى . وعلاوة على ذلك ، تعتبر المشاورات التي تجرى مع الموظفين بشأن التغييرات المقترحة في كل مجال من المجالات جزءا جوهريا من النظام ، وهي شيء ضرورى بموجب النظام الادارى للموظفين .

٢٢ - وقال ان التقدم المحرز في الاصلاحات لا يسير بالسرعة المرغوب فيها ؛ ومفهوم أن معدل التغيير في المحيط الدولي قد يسير بصورة أبطأ نوعا ما منه في حالة الخدمة المدنية الوطنية .

٢٣ - ومضى قائلا ان أسس الاصلاح قد وضعت بالفعل وان وحدة التفتيش المشتركة قد قيّمت التقدم المحرز في ذلك . وقال انه بالرغم من ان الامين العام يشارك وحدة التفتيش المشتركة رأيها في وجوب تنفيذ الجزء الأكبر من الاصلاحات في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، الا انه يعتقد ان وضع البرامج الضرورية قد يكون أمرا أصعب ويتطلب اجراء مشاورات أكثر مما تنص عليه الوثيقة A/31/264 ، وانه قد تمر فترة زمنية أطول قبل أن يظهر بصورة ملموسة الأثر الكامل للاصلاحات في جميع أنحاء المنظمة .

٢٤ - وأضاف قائلا ان بعض مقترحات العمل المقدمة في الوثيقة A/31/264 ستساعد على تحديد الخطوات التي ستتخذ خلال عامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . بيد انه يجب على الامين العام ، لدى ممارسته مسؤوليته بوصفه الموظف الادارى الأكبر بموجب المادة ٩٧ من الميثاق ، أن يحتفظ بحقه في وضع الاولويات واختيار الطرق التي سيتم بها تنفيذ مقررات الجمعية العامة ، رهنا بأية توجيهات

(السيد غراب)

في وضع الاولويات واختيار الطرق التي سيتم بها تنفيذ مقررات الجمعية العامة ، رهنا بأية توجيهات أخرى قد ترى الجمعية العامة اصدارها .

٢٥ - السيد خان (كندا) : قال ان وفده قد أحاط علما بالمشاكل التي تعرقل الجهود الرامية الى اعادة تشكيل هيكل فئة الخدمات العامة ، على نحو ما وصفت في الفقرتين ٥ و ٦ من الوثيقة A/C.5/31/9 ، غير أن من المشجع ملاحظة أن هناك قدرا كبيرا من الاتفاق حول هيكل جديد يتكون من ٧ رتب ، بما في ذلك توصيات محددة ومعايير ومبادئ توجيهية تستخدم في ادارة النظام الجديد .

٢٦ - واستطرد قائلا ان وجود هيكل سليم لتصنيف الوظائف امر ضروري لاقامة علاقة جيدة فيما بين الموظفين وبلوغ مستويات عادلة فيما يتعلق بالمرتبات . وقال انه في ضوء تعليمات الامين العام الواردة في الفقرة ٧ من الوثيقة A/C.5/31/9 وتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الاضراب الذي حدث في مكتب الامم المتحدة في جنيف (A/31/137) ، فان وفده يرحب باعتزام الامين العام اجراء دراسة عن تصنيف الوظائف في فئة الخدمات العامة في جنيف ، ويحث على اكمال الدراسة في اسرع وقت ممكن .

٢٧ - ثم قال ان من المحتمل أن يحدث التأخير في تطبيق نظم تصنيف الوظائف ضررا بعلاقات الموظفين . وفي الوقت نفسه ، يجب على الامين العام ان يقوم بادخال تلك النظم التشاور مع لجنة الخدمة المدنية الدولية . ويجب ألا يسمح للمشاورات التي تجرى مع الموظفين ، بالرغم من ضرورتها ، ان تعطل تنفيذ هذه النظم الى أجل غير مسمى . وللأمين العام ، بموجب النظام الاداري للموظفين سلطة اتخاذ الترتيبات المناسبة لتصنيف الوظائف طبقا لطبيعة المهام والمسؤوليات المطلوبة . وكما لاحظت وحدة التفتيش المشتركة ، فليس هناك مبرر قانوني سليم لمزيد من التأخير في اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة المهمة . وقال ان وفده يعتقد ، كمسألة مبدأ ، أن تصنيف الوظائف ومستوى المرتبات يجب أن يعكسا اولا وقبل كل شئ مسؤوليات الوظيفة وليس طول مدة الخدمة أو مؤهلات شاغل الوظيفة . وثمة عامل آخر يتطلب دراسة مسألة اعادة التصنيف فورا ، الا وهو الضرورة الحالية الى ادخال موظفين تقنيين ضمن فئة الخدمات العامة نظرا للمشاكل التي ينطوي عليها اجراء مقارنات سليمة مع المحيط الخارجي .

٢٨ - واستمر قائلا ان وفده ، نظرا لاهمية المسألة ، سيرحب بملاحظات الأمين العام على امكانية ادخال نظم جديدة لتصنيف وظائف الخدمات العامة في كل من جنيف ونيويورك قبل بداية الدورة الثانية والثلاثين ، ورأيه فيما اذا كان ذلك التدبير ستترتب عليه أية آثار مالية كبيرة . وقال ان وفده ايضا سيسره أن يرى جدولا زمنيا لتصنيف الوظائف الحالية ، يبين متى سيبدأ تنفيذ نظام التصنيف . وقال انه اذا كانت تلك الملاحظات ايجابية ، فان وفده سيسره ان يحث الجمعية العامة على اتخاذ اية تدابير قد تكون ضرورية لضمان انشاء تلك النظم الجديدة قبل ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ .

٢٩ - السيد بيرسون (بلجيكا) : وجه الانتباه الى التعليقات التي وردت في الفقرة ٣٢ من الوثيقة A/31/264 ، وطلب الى الامانة العامة ان تبلغ اللجنة برد فعلها ازاء الخطة التي اقترحتها وحدة التفتيش المشتركة في الفقرة ٣٣ من التقرير ذاته .

٣٠ - السيد اودراوغو (فولتا العليا) : قال ان وفده سيرحب بمزيد من المعلومات بشأن الآثار المالية والادارية والآثار الاخرى المترتبة على الاقتراحات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة . وقال ان وفده يود كذلك ان يعرف ما اذا كانت الامانة العامة تشعر بان النقد الذى وجهته وحدة التفتيش المشتركة بشأن تنفيذ الاصلاحات المتعلقة بسياسة شؤون الموظفين له ما يبرره . وقال انه لاحظ بصفة خاصة ان الفقرة ٣٣ ألف (ك) من الوثيقة A/31/264 تعني ضمنا ، على ما يبدو ، ان ادارة شؤون الموظفين تفتقر الى الاخصائيين اللازمين لتنفيذ الاصلاح .

٣١ - السيد بوعياد أغا (الجزائر) : قال انه يجب الاعتراف بان ادارة شؤون الموظفين قد زودت المفتش بيرتراند بكافة المعلومات اللازمة لوضع تقرير صريح جدا . ومما لا شك فيه ان مساعد الامين العام لشؤون الموظفين كان لديه من الأسباب ما يمنعه من الدفاع بصورة اقوى - فيما يتعلق بالسياسات التي يتبعها الامين العام - في مواجهة التعليقات الصريحة التي ابدتها وحدة التفتيش المشتركة . ثم أضاف قائلا ان المسألة ذات اهمية كبيرة ، وأن وفده يعتزم تقديم مشروع قرار ينشد بلوغ حل وسط جيد بين الموقف الذى تتخذه الامانة العامة والموقف الذى تتخذه وحدة التفتيش المشتركة .

البند ٩٦ من جدول الأعمال : تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/31/75 و Corr.1-2 ، A/31/75/Add.2 ، A/31/227 ، A/31/233)
(تابع)

٣٢ — السيد فييرا (البرازيل) : قال ان الاولوية العالية التي اعطيت في الآونة الأخيرة لهذا البند من جدول الأعمال بشأن تنسيق شؤون الادارة والميزانية تعكس بصورة واضحة الأهمية التي تعلقها اللجنة الخامسة على اعمال اللجنة الاستشارية في هذا الميدان . ويعتبر هذا بدوره انعكاسا لانشغال الدول الاعضاء المتزايد بالحاجة الى وضع اطار ارشد لأنشطة المنظومة .

٣٣ — وقال ان وفده يلاحظ بقلق ان الزيادة التي طرأت على مصروفات منظومة الأمم المتحدة في السنتين الماضيتين كانت ترجع الى التضخم وتقلب أسعار العملات ، تاركة للنمو الحقيقي هامشا صغيرا جدا . وعلى هذا فان الزيادة السريعة في المصروفات كانت نتيجة لعوامل تخرج كلية عن نطاق سيطرة الهيئات المعنية بوضع البرامج ، وليست نتيجة لانتشار البرامج بصورة فوضوية غير واعية ، على نحو ما تشير ضمنا في الغالب بعض الوفود التي تحبّذ استمرار ادخال قدر اكبر من النظام في عملية وضع البرامج .

٣٤ — واستطرد قائلا ان وفده يحيط علما مع الارتياح بنقل دائرة الاهتمام من الاجتماعات والمنشورات والوثائق الى انشطة التعاون التقني في منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية . فعلى عكس الامم المتحدة ، التي تضطلع بمعظم اعمالها في غرف اجتماعات ، فان الوكالات المتخصصة تهتم بتقديم المساعدة ، ومن ثم ينبغي ان تكرس معظم مواردها لبرامج التعاون التقني ، دون التضحية بما يكون ضروريا حقا من اجتماعات ومنشورات . وقال ان منظمة الصحة العالمية قد اتخذت أيضا عددا من التدابير التي تستحق الثناء في مجال سياسات شؤون الموظفين ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بزيادة استخدام الموارد التقنية والادارية المحلية المتاحة في البلدان النامية .

٣٥ — واستطرد قائلا ان الممارسة التي تتبعها منظمة العمل الدولية في تغطية نفقات غير مدرجة في الميزانية في فترة مالية معينة بأخذ سلف من صندوق رأس المال المتداول وردها الى الصندوق من واقع انصبة تقرر على الدول الأعضاء في الفترة المالية التالية ، تجعل ميزانيات هذه المنظمة بطبيعة الحال غير ذات اهمية كمؤشرات دالة على المصروفات المتكبدة في فترة ما من فترات الميزانية . وأضاف قائلا ان هذه الممارسة ، كما يبدو ، تشط عن روح مبادئ الميزنة السليمة ولهذا فهو يطلب ايضاحا من ممثل منظمة العمل الدولية في هذا الصدد . وقال ان وفده ايضا يطلب تفسيرا للظاهرة المتعلقة المتمثلة في زحف الدرجات ، وهي الظاهرة التي وجهت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية انتباه اللجنة اليها .

٣٦ — وقال ان وفده يوافق على توصية اللجنة الاستشارية بأن تبحث الهيئات والوكالات المختصة امر وضع سياسات عامة لمناوبة الموظفين فيما بين المقر والميدان .

(السيد فييرا ، البرازيل)

٣٧ — واستطرد قائلا ان وفده يرحب بالتأكيدات القاطعة بأن موارد صندوق البيئة لن تستخدم بعد ذلك في مشاريع تدخل في اختصاص وكالات منفردة دون القيام سلفا باجراء مشاورات مناسبة (A/31/227 ، الفقرة ٧) . ثم قال ان مما سر وفده كذلك ان الترتيبات الموضوعة للتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة والوكالات تسير بصورة مرضية فيما يتعلق بمجلس التنسيق البيئي و "جهات الوصل" . وفيما يتعلق بموظفي الاتصال والممثلين الاقليميين ، قال ان وفده يتطلع الى نتائج الاستعراض الأكثر تفصيلا الذى وعدت به اللجنة الاستشارية .

٣٨ — واستمر قائلا انه نظرا لطبيعة ولاية برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، فان التنسيق بينه وبين الهيئات الاخرى الداخلة في المنظومة هو امر له أهمية كبرى . ومع ذلك يجب ان لا يفضي التعاون الوثيق والتنسيق الى تدخل غير مناسب من جانب برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في مجال مسؤولية الوكالات . وكما اقترحت اللجنة الاستشارية (A/31/227 ، الفقرة ٣١) ، يجب اعلام مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة اعلاما تاما وبصفة مستمرة بمدى التنسيق البرنامجي بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والقطاعات الاخرى من المنظومة ، وكذلك بالتدابير التي تتخذها الوكالات المتخصصة في ميادين معينة . وقال ان وفده يرحب بالتأكيد الذى قدمته امانة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة بان الجهود ستبذل مستقبلا لتفادى اخطاء الحذف من النوع الذى ورد ذكره في الفقرتين ٣٢ و ٣٣ من تقرير اللجنة الاستشارية .

٣٩ — واشار الى ان اللجنة الاستشارية قد اثارت عددا من المسائل المهمة فيما يتعلق بالحالة المالية الراهنة لصندوق البيئة والكيفية التي يمكن ان تؤثر بها على بقية المنظومة . وأضاف انه يجب على برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ان يضع نصب عينيه ، كما اقترحت اللجنة الاستشارية ، ان الوكالات لها اولوياتها وقيود الميزانية الخاصة بها . وتصبح الحاجة الى تفادى الاخلال بتلك الأولويات شديدة بصفة خاصة حينما يمس الأمر برامج ذات أهمية خاصة للبلدان النامية . وقال ان وفده قد اعرب باستمرار عن رأيه في ان الموارد المكرسة للأنشطة البيئية يجب ان تكون موجودة بالاضافة الى الموارد المتاحة للأنشطة ذات الصلة المباشرة بالانماء الاقتصادى والاجتماعي .

٤٠ — واستطرد قائلا ان الاسهام المهم ، الذى يمكن للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أن تقدمه لتعزيز كفاءة الخدمات والاستخدام السليم للاموال في جميع انحاء منظومة الأمم المتحدة ، يجب أن يؤخذ في الحسبان حينما تقوم اللجنة الخامسة بالنظر في مسألة الآلية المنشأة لاغراض الرقابة والبحث والتنسيق في شؤون الادارة والميزانية . وقبل ان يتخذ قرار بشأن الاستمرار في أى جزء من تلك الآلية . ويتعارض وجود ازدواج من أى نوع مع الغرض الأساسي الذى انشئت من اجله الآلية .

٤١ — السيد ماتسيكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال انه يأمل ان تحقق اللجنة الخامسة في الدورة الحالية نجاحا اكبر من الذى حققته في الماضي في اتخاذ تدابير لتحسين تنسيق شؤون الادارة والميزانية والآلية اللازمة لمثل هذا التنسيق . فالتنسيق غير الواعي ، يتسبب في زيادات

(السيد ماتسيلو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

لا لزوم لها في ميزانية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وفي تبديد الموارد مما ينتج عنه نقص في الكفاءة . وكما يبين تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/31/233)، زادت المصروفات الاجمالية لمنظومة الأمم المتحدة ، باستثناء مصروفات عمليات صيانة السلم الممولة من موارد خارجة عن الميزانية العادية ، بنسبة ٤٥ في المائة تقريبا في خلال سنتين . وقد أثّر التضخم وتقلبات أسعار العملات الى حد بعيد ، بطبيعة الحال ، في هذه الزيادة المزعجة . وفي هذا الصدد ، قال ان وفده يؤيد المفهوم الذى أوصت به الجمعية العامة في القرار ٢١٥٠ (د — ٢١) بأنه يجب بقدر الامكان تغطية المصروفات الزائدة الناشئة عن ارتفاع الاسعار وغيره من العوامل بتدابير اقتصادية واستعراض أولويات البرامج واعادة توزيع الموارد . ثم قال انه من سوء الحظ ان الوثيقة التي قدمها الأمين العام (A/31/75) ، وكذلك تقرير اللجنة الاستشارية (A/31/233) ، لا يتضمنان اية معلومات عن الكيفية التي يجرى بها تنفيذ هذا القرار . وبدلا من ذلك ، تستمر الممارسة الخاطئة وهي تغطية تلك الزيادات برفع اشتراكات الدول الاعضاء ، بما في ذلك الدول التي لا تتحمل ادنى مسؤولية عن الويلات الرأسمالية المتمثلة في التضخم وتقلبات العملة .

٤٢ — وأستطرد قائلا ان من سوء الحظ ان الأمين العام واللجنة الاستشارية لم يعرضا صورة واضحة للحالة فيما يتعلق بالتنسيق ، ولم يقدما اية مبادئ توجيهية حقيقية لتحسينها . فتقرير اللجنة الاستشارية (A/31/233) لا يتضمن تقريبا اى شيء عن التنسيق والقضاء على الازدواج في اعمال مختلف الوكالات . والواقع ان الاشارة الوحيدة التي وردت فيه بشأن التنسيق هي في صدد مناوبة الموظفين الفنيين فيما بين المقر والمناطق الاقليمية والميدان (الفقرات من ١٨٥ الى ١٩٣) ، وهي اشارة مفيدة غير ان قيمتها محدودة .

٤٣ — وقال ان وفده ، مع ذلك ، يوافق على مفهوم اللجنة الاستشارية بشأن مسائل التنسيق في أنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . ذلك ان تقرير تلك اللجنة (A/31/227) يحلل العلاقات المتبادلة بين برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة وغيره من الشعب الفرعية في منظومة الأمم المتحدة ، ويقدم التوصيات بشأنها ، ويشير التقرير ، وهو مصيب في ذلك ، الى الدور المركزى الذى يضطلع به برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة لا فيما يتعلق بالتنسيق فقط بل وفي التوصل الى فهم للمشاكل البيئية على الصعيد العالمي واستخدام انجازات العلم والتكنولوجيا لتسهيل اتخاذ القرارات على مستوى الحكومات .

٤٤ — ثم اشار الى ان التقرير يقدم وصفا للاجهزة المشتركة بين الامانات للتنسيق في ميدان البيئة ، وقال ان وفده مع ذلك يشعر ان اللجنة الاستشارية كانت على حق عندما حذرت من تخصيص موارد زائدة عن الحد للتنسيق الرسمي . وأضاف قائلا ان التقرير يبين ان برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ما زال عليه ان يعمل الكثير لاقامة تعاون وثيق مع الوحدات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . وأضاف قوله ان على برنامج شؤون البيئة ان يمارس مسؤولياته الشاملة دون ان يكرر أنشطة الوكالات ، التي كان كثير منها موجودا قبل انشاء البرنامج نفسه ، وعلى الوكالات المتخصصة من جانبها ان تدرك الحاجة الى اجراء مشاورات مسبقة مع برنامج شؤون البيئة بشأن النواحي البيئية لبرامجها القطاعية .

(السيد ماتسيكو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

٤٥ - وقال ان وفده يرحب بما أولته لجنة البرنامج والتنسيق من عناية كبيرة في تقريرها (A/31/38) لتنسيق البرامج ، وهو يرحب بصفة خاصة بالتوصيات المفيدة الواردة في الفقرات من ٢٣ الى ٣٤ . وأضاف قائلا ان لجنة البرنامج والتنسيق كانت على صواب حينما لاحظت عدم كفاية التنسيق القائم بين منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي والوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية وغيرها من المنظمات وحينما شددت على وجوب قيام الامانات المسؤولة ، بالتنسيق الوثيق للأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر المقبلين . ثم قال ان قلق اللجنة بشأن امكانية حدوث ازدواج في المستقبل بين أنشطة منظمة السياحة العالمية والأنشطة التي تخطط لها اللجان الاقليمية هو قلق له أيضا ما يبرره تماما . كما اصابت اللجنة حينما شددت على أهمية تحسين آلية الأمم المتحدة ونظامها فيما يتعلق بالمراقبة والبحث والتنسيق فيما يتعلق بشؤون الادارة والميزانية ذلك ان من مهمة لجنة البرنامج والتنسيق استعراض اقتراحات الأمين العام بادخال تعديلات تجريبية على الاجراءات والطرائق الفنية المعمول بها حاليا في الامانة العامة ، بغية تحقيق تقييم داخلي فعال . وقال ان مهمة التقييم الداخلي الجوهرية هذه يمكن ان تقوم بها لجنة البرنامج والتنسيق على نحو وافٍ بدعم اضافي من وحدة التفتيش المشتركة .

٤٦ - السيدة دير (فرنسا) : قالت مشيرة الى تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/31/75، أن كثرة وتنوع الهيئات والوكالات المنشأة لاغراض الرقابة والبحث والتنسيق في ما يتعلق بشؤون الادارة والميزانية هما أمران مثيران للدهشة اذا ما قورن بالنتائج التي تحققها تلك الهيئات في ميدان التنسيق . وقالت ان الأمين العام قد حاول في ذلك التقرير ان يعطي فكرة عن تكاليف الهيئات المعنية غير ان الافتقار الى اسلوب عرض موحد بشأن مختلف الهيئات المشتولة يجعل المقارنة امرا صعبا . وقالت ان وفدها يود ان يحصل على توضيح بشأن الاختلافات الملحوظة في المصروفات الخاصة برقابات الادارة والميزانية في مختلف الوكالات المتخصصة . كما يود الوفد ان يحصل على تفسير للتفاوت الواسع في تكلفة العمل مقدرة بوحدات الحساب شخص / يوم للموظفين الفنيين داخل مختلف الوكالات المتخصصة .

٤٧ - واستطردت قائلة انه يجب على الهيئات التشريعية للوكالات المتخصصة ان تقوم ، بصورة جدية ، باستعراض مسألة التقييم الداخلي ، ويمكن للجنة التنسيق الادارية أن تدرس مسألة انشاء نظام نمطي للرقابة في الوكالات المتخصصة ، آخذة في الاعتبار الطابع الخاص بكل وكالة .

٤٨ - وفيما يتعلق بتقرير اللجنة الاستشارية الوارد في الوثيقة A/31/233 ، قالت ان وفدها يأسف لعدم وجود قاسم مشترك في ميزانيات الوكالات المتخصصة ، فدورات الميزانية تختلف من وكالة لأخرى ، وكذلك تختلف اساليب الميزانية في كل منها بل ان الوكالات تستخدم معدلات مختلفة للتضخم وأسعار صرف مختلفة بالنسبة الى البلد الواحد . وعلاوة على ذلك فليست هناك قاعدة موحدة تحكم استخدام صناديق رأس المال المتداول . وقالت ان وفدها لا يمكنه أن يوافق على اسلوب الميزنة الكاملة الذي يبدو انه يستخدم استخداما عاما في كافة الوكالات . وينبغي للجمعية العامة ان تحث الوكالات المعنية على اتخاذ الخطوات اللازمة لعلاج الافتقار الى التوحد بين ميزانيات منظومة الأمم المتحدة .

(السيد دير ، فرنسا)

٤٩ - وقالت ان وفدها يساوره القلق بسبب النمو السريع في الميزانيات العادية للوكالات المتخصصة ، وهو لا يعتقد ان التضخم وتقلبات أسعار العملات هما العاملان الوحيدان المسؤولان عن هذه الحالة . وقالت انه ينبغي تذكير المديرين التنفيذيين للوكالات المتخصصة ، في وقت اصبحت فيه دول اعضاء كثيرة ، سواء كانت نامية أو صناعية ، مضطرة الى ممارسة التقشف في ميزانياتها ، بالحاجة الى الاقتصاد في ميزانياتهم . ولهذا يجب عليهم ان يدققوا النظر في برامج وكالاتهم بغية الغاء البرامج التي غات اوانها او ذات المنفعة الهامشية وبذا يمكن تركيز الجهود على البرامج التي تعود باكبر فائدة على البلدان النامية . وفضلا عن ذلك يجب عليهم ان يتخذوا الخطوات اللازمة لضمان اقصى استخدام للموارد الموجودة من الموظفين من اجل تفادى الحاجة الى موظفين اضافيين . وبالاضافة الى ذلك ، يجب ايقاف ترقية الموظفين الى رتب تكون عالية بدرجة مفرطة بالمقارنة مع مسؤولياتهم الفعلية . وقالت أن وفدها يشدد على كون ميزانيات فترة السنتين في الوكالات المتخصصة ملزمة فور اعتمادها ، ولا يمكن تنقيحها ولا الزيادة فيها الا اذا استدعت ذلك ظروف قاهرة فعلا .

٥٠ - وفيما يتعلق بتقرير اللجنة الاستشارية عن التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/31/227) ، فقد اعلنت السيدة دير أن وفدها سيحدد في القريب العاجل موقفه بشأن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في اللجنة الثانية . وقالت ان وفدها مهتم بما يتبعه برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة من ممارسات مالية وأساليب الرقابة بواسطة الميزانية . ولذا سيكون من المفيد تقديم تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الى لجنة البرنامج والتنسيق لتقوم الهيئة الأخيرة بالنظر في مسألة التنسيق بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والوكالات المتخصصة في عام ١٩٧٧ .

٥١ - السيد كراما (سيراليون) : قال ان الزيادة في حجم أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ودرجة تعقدها قد افضت الى قيام جهاز بيروقراطي هائل الحجم ، وكان من الضروري ترتيبا على ذلك انشاء هيئات لاداء مهام التنسيق والاشراف والمراقبة . وقال ان وفده يقلقه أن المسؤوليات الموكلة الى الهيئات التي انشئت تعتبر الى حد كبير غير محددة بوضوح وان هناك ، على ما يبدو ، قدرا من التداخل . وقال ان وفده لهذا السبب يحث الأمين العام على اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التداخل حيثما وجد . وقال انه يرحب بالجهود التي بذلها الأمين العام لانشاء ومتابعة هيئات للتنسيق والمعلومات بين الأمانة العامة والوكالات المتخصصة ، وأنه يأمل في أن يضاعف الأمين العام جهوده في هذا الاتجاه .

٥٢ - واستطرد قائلا ان وحدة التفتيش المشتركة قد دللت بصورة واضحة على فائدتها ، ولهذا يجب تحديد مركزها ووظائفها بوضوح في ضوء ما تكتسبه من خبرات على مدى السنين . وقال أن وفده طبقا لهذا يؤيد تماما مقترحات الأمين العام الواردة في الوثيقة A/31/75/Add.1 . كما يجب توجيه تعليمات الى وحدة التفتيش المشتركة بأن تكون بمثابة هيئة للتظلمات تقوم ببحث الشكاوى

(السيد كراما ، سيراليون)

المتصلة بمسائل الموظفين وتبلغ نتائجها الى الجمعية العامة . وختاما ، قال ان وفده يؤيد تماما مبدأ المسؤولية الجماعية لاعضاء وحدة التفتيش المشتركة . فان أية محاولة من جانب المفتشين لابداء آرائهم منفردين من شأنها ان تقلل من فعالية وحدة التفتيش المشتركة .

٥٣ - السيدة ميغر (منظمة الصحة العالمية) : تكلمت بناء على دعوة من الرئيس فقالت ، مشيرة الى الاسئلة التي طرحها ممثل الفلبين في الجلسة ١٤ ، ان جمعية الصحة العالمية ، في اجتماعها الاول في عام ١٩٤٨ ، اتخذت قرارا يقضي باستخدام جدول الانصبة للامم المتحدة . وطبقا لذلك ، تقوم منظمة الصحة العالمية دائما منذ ذلك الحين بتقدير أنصبة الدول الاعضاء فيها على اساس الجدول الذى تتبعه الأمم المتحدة . ولا تنشأ اختلافات عن جدول الأنصبة هذا الا نتيجة للتسويات التي تجرى كيما تؤخذ في الحسبان الاختلافات الموجودة في عضوية كل من المنظمتين .

٥٤ - وفيما يتعلق بموارد منظمة الصحة العالمية الخارجة عن الميزانية والنسبة التي تشكلها من المصروفات الاجمالية ، وجهت السيدة ميغر الانتباه الى الجدول الوارد في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/31/233 ، ص ٥١) ، والذى يعدد مختلف مصادر الاموال الخارجة عن الميزانية المتاحة لمنظمة الصحة العالمية. ثم قالت ان الاموال التي تسترد من برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتغطية تكاليف الدعم البرنامجي للأنشطة الممولة من البرنامج الانمائي وغير ذلك من الموارد المالية الخارجة عن الميزانية تقيد في الحساب الخاص بتكاليف الخدمات ، وتستخدم للمساعدة في تمويل الميزانية العادية . وأضافت قائلة ان الموارد الخارجة عن الميزانية لمنظمة الصحة العالمية لا تقل عن الميزانية العادية للمنظمة الا بصورة طفيفة .

٥٥ - وأشارت الى ان الميزانية البرنامجية لمنظمة الصحة العالمية لا تدرج بها النفقات العامة وتكاليف الخبراء كبندين مستقلين . ومع ذلك فان منظمة الصحة العالمية تشترك بصورة نشطة في قوة العمل المعنية بتنسيق الميزانيات البرنامجية والتابعة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية ، وستأخذ في الحسبان بطبيعة الحال المقررات التي تتوصل اليها هذه الهيئة في سبيل تحقيق تنسيق على نطاق المنظومة .

٥٦ - السيد فركادوس (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)) : تكلم بناء على دعوة الرئيس ، فقال ، ردا على السؤال الذى طرحه ممثل الفلبين في الجلسة السابقة ، ان الوظائف الرئيسية لوحدة التفتيش العامة بمنظمة اليونسكو هي : (١) مساعدة المدير العام في الاشراف على تنفيذ البرامج وتقييمها ؛ (٢) والقيام باعمال التفتيش على الخدمات والمشاريع في الميدان ؛ (٣) والاشتراك في التقييم الدورى المنهجي لأنشطة تنفيذ البرامج في المقر ؛ (٤) ومتابعة تنفيذ التدابير المتخذة بناء على التوصيات الناتجة عما تجريه من تقييم وتفتيش ؛ (٥) واقامة علاقات مع وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة ؛ (٦) والعمل مع الادارات ذات الصلة وادارة شؤون الموظفين لاستحداث مقاييس لتقييم انتاجية الموظفين ولاتوزيع المناسب لحجم العمل ؛ (٧) واجراء دراسات على اساليب واجراءات العمل بقصد تطوير الادارة والاداء الرشيد لوظائف الامانة .

٥٧ - السيد ابراسيفسكي (بولندا) : قال ، يؤيده في ذلك السيد رويديوس (هولندا) ، أنه يلاحظ عدم وجود ممثل لمكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات اثناء مناقشة اللجنة للبند ٩٦ من جدول الاعمال ، وذكر ان وجود ممثل عن هذا المكتب سيكون مفيدا في الجلسات المقبلة المكرسة لهذا البند .

٥٨ - الرئيس : قال ان اقتراح ممثل بولندا سيعرض على المسؤولين المختصين في الأمانة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥